وتهديد الأمن القومى، وسياسياً تؤدى عمليات غسل الأموال إلى فقدان الثقة فى النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية أفراد المجتمع أو على المستوى الدولى (٤٠).

يلاحظ أنه يوجد كثير من الآثار السلبية المترتبة على غسل أموال المخدرات ، حيث تؤدى لانخفاض الدخل القومى والخلل فى توزيع الدخل القومى وزيادة التضخم ، وتؤثر على اهتزاز القيم الإيجابية وانتشار النمط الترفي الاستهلاكى ، وتساعد على زيادة حجم السلوك الإجرامى وبخاصة نشاط المخدرات ، مما يؤدى لتقويض الأمن والاستقرار فى المجتمع .

سادساً : مكافحة غسل أموال المخدرات

سنلقي الضوء على أهمية قيام التشريع بدوره فى مجال مكافحة غسل الأموال بوجه عام، وغسل الأموال الناتجة عن المخدرات بوجه خاص ، مع ضرورة قيام المؤسسة الشرطية بإنفاذ القانون فى هذا المجال ، وتفعيل التعامل والتنسيق مع المؤسسات المالية والمصرفية فى مجال مكافحة غسل الأموال .

ونظراً للآثار السلبية المترتبة على غسل أموال المخدرات ، سواء كانت آثار سلبية اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو سياسية ، تأتى ضرورة اتخاذ كافة السبل لمكافحتها عن طريق التعاون والتنسيق بين المؤسسة التشريعية ، والشرطية ، والمؤسسات المالية والمصرفية.

وتأتي أهمية التشريع فى مجال مكافحة غسل أموال المخدرات ، نظراً لأن التشريع يمثل أحد الوسائل التى تحقق الضبط الرسمي فى المجتمع ، وما يقوم به من إصدار القوانين والقرارات التى تحدد السلوك السوي وغير السوي ، ولأن الجزاء القانوني يمثل عنصر ردع للأفراد ، لذلك يمكن توظيف التشريع كمدخل مهم فى مكافحة ظاهرة غسل أموال المخدرات .

وتؤدي المؤسسة الشرطية دوراً هاماً فى مجال مكافحة غسل أموال المخدرات من جانبين: الجانب الأول ، عمليات مكافحة الإتجار فى المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية والتى تقوم بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والأجهزة المعاونة لها والتى تهدف للقضاء على العرض " كمية المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية التى يتم تداولها فى المجتمع المصري " ، الجانب الثاني ، ما تقوم به المؤسسة الشرطية فى مجال إنفاذ القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة غسل الأموال ، الذى أصدره المشرع المصري ، وكذلك الاتفاقيات والقوانين الأخرى .

وتقـــوم المؤسسات المالية والمصرفية بدور هام فى مجال مكافحة غسل الأموال عموماً ، وغســـل أمـــوال المخدرات بوجه خاص ، حيث تقع المسؤولية على عاتق هذه المؤسسات فى اتخـــاذ كافة الوسائل لمنع دخول الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الإجرامية والأنشطة غير المشـــروعة إلـــى المؤسســـات المالية والمصرفية ، وذلك عن طريق معرفة العميل ومراقبة العملـــيات محـــل الشبهة والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية فى مكافحة هذا النشاط غير المشروع .

انطلاقـــاً مما سبق تأتى ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف مؤسسات المجتمع الرسمية وغـــير الرسمية التى لها دور مباشر أو غير مباشر فى مجال مكافحة الأنشطة الإجرامية التى ينتج عنها أموال ، وبخاصة الاتجار فى المخدرات والمؤثرات على الحالة النفسية " العقاقير "، وأن تـــتكاتف هذه المؤسسات لاتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة كافة الأنشطة الإجرامية ، ومنها غسل الأموال .